مطالبات بتشكيل لجنة للتحقيق في دعاوى الفساد بمحكمة إستئناف كرميان

القضاء الأعلى يدعو إلى العمل بخارطة طريق المرجعية لإنهاء التظاهرات

بغداد- الزمان

دعا مجلس القضاء الأعلى القوى السياسية والحكومة والمتظاهرين السلميين إلى العمل بـ(خارطة الطريق) التي رسمتها المرجعية الدينية في خطبتها الأخيرة.وبحسب بيان للمركز الإعلامي للمجلس تلقته (الزمان) امس فقد عقد المجلس جلسته الاعتيادية الرابعة عشرة لبحث موضوع التظاهرات التي يشهدها البلد.

وأوضح البيان، أن المجلس دعا (القوى السياسية والحكومة والمتظاهرين السلميين إلى العمل بخارطة الطريق التي رسمتها المرجعية الرشيدة في خطبتها المؤرخة في 2019/11/8 والتأكيد على القوات الأمنية بضرورة القيام بواجبها في حفظ الأمن والنظام ?وسلامة المتظاهرين وعدم استخدام العنف في التعامل معهم) مناشدا المتظاهرين (الالتزام بسلمية التظاهرات التي أكدت سلميتها المادة 38 من الدستور وعدم فسح المجال إمام البعض لاستغلال التظاهرات والاعتداء على الممتلكات العامة والخاصة لأن ذلك يشوه المظهر الحضاري السلمي للتظاهرات).وحث المجلس (اللجان القضائية التحقيقية التي شكلت في المحافظات بخصوص حوادث الاعتداء على المتظاهرين على سرعة إنجاز التحقيق مع المتهمين الذين تم توقيفهم والذين صدرت بحقهم مذكرات قبض بخصوص ذلك ?وتقديم المذنبين منهم للمحاكمة ومحاسبة من اعتدى على الممتلكات العامة والخاصة وفقا للقانون).من جهة اخرى دعا القضاة والادعاء العام المعتصمون في اقليم كردستان الى تشكيل لجنة للتحقيق في دعاوى الفساد ضمن محكمة استئناف كرميان وطالبوا ايضا بإلغاء جميع قرارات مجلس القضاء المتضمنة نقل بعض القضاة وإحالتهم جميعا الى لجان التحقيق المختصة .

خطر الارهاب

وقالوا في بيان تلقته (الزمان) امس انه(إنطلاقا من مسؤليتنا القانونية والأخلاقية في محاربة الفساد الذي أصبح أخطر من الإرهاب ، وكشف الفاسدين وبؤرهم . نحن مجموعة من القضاة والإدعاء العام كنا قد كسرنا حاجز الخوف ومزقنا جدار الصمت ، فقررنا تقديم شكوى ضد رئيس محكمة الأستئناف في كرميان الى مرجعنا المتمثل بمجلس القضاء ورئاسة الأدعاء العام في اقليم كردستان ، فقرروا إرسال لجنة لتقصي الحقائق، لكننا فوجئنا بأن هذه اللجنة قد تقلصت الى شخص واحد وهو أحد المشرفين القضائيين في السليمانية).

تدوين افادات

مشيرين الى (تدوين افادات 12قاضيا ومدعيا عاما تحت القسم ثم افادة المشكو منه المتمثل برئيس المحكمة اعلاه ، وبعد شهر من التحقيق قدم المشرف القضائي تقريره الى مجلس القضاء في الاقليم بتاريخ 26 /9/ 2019 وفي الخامس من الشهر الجاري فوجئنا بأن مجلس القضاء وبدلا من محاسبة المتهم بالفساد ، قرر إحالة 13 قاضيا ومدعيا عاما الى لجنة شؤون القضاة والإدعاء العام بحجة ان المشتكين لم يستطيعوا إثبات دعواهم ضد المذكور وانهم شكلوا تكتلا لإبعاده) . وتابع البيان(ونحن اذ نستنكر هذا القرار الظالم والمخالف للقانون وسنطعن فيه ، نطالب الرأي العام وجميع الجهات بالوقوف معنا لمحاربة الفساد ونطالب بتشكيل لجنة من برلمان كردستان ورئاسة الحكومة ورئاسة محكمة التمييز للتحقيق في دعاوى الفساد ضمن محكمة استئناف كرميان) كما طالب البيان ايضا بـ(إلغاء جميع قرارات مجلس القضاء بنقل البعض من القضاة وإحالتهم جميعا الى لجان التحقيق المختصة ، وبعكسه سوف نستمر في اعتصامنا المفتوح ومقاطعة الدوام).

جلسة: رئيس مجلس القضاء يترأس جلسة اعتيادية

المالية والمركزي .. هل هذه مصارف ؟

يستغرب مراجعو المصارف الاهلية من بعض الطلبات التي تحسب على اجراءات التحقق بالنسبة للمودعين ولا سيما ما يتعلق بالتحديث.

ويتساءلون: هل التحديث سنوي ام نصف سنوي ام في كل مرة يراجع بها المودع لسحب مبلغ من رصيده؟ ويؤكدون ان ذلك يخضع الى المزاج وهو ما صادفوه في مصرف بغداد، الذي طلب اليهم تحديث دفاتر حساباتهم بالنسبة للمودعين على التوفير. وطالب المراجعون من البنك المركزي ووزارة المالية توضيح اجراءاتها كما يرون ضرورة الزام ادارات المصارف بوضع التعليمات الخاصة بتحديث البيانات في لوحة الاعلانات او في مكان مناسب لاطلاعهم عليها.

ويعتقدون ان (التحديث في كل مراجعة أمر لا يستقيم مع محاولات تطوير الاداء المصرفي واستقطاب الأموال برغم ادراكهم ان التحديث اذا كان عقلانياً أمر مفيد وله مسوغاته).

أما ترك الامور على مزاج المصارف وموظفيها فذلك ضار في كل الاحوال.

مصارف: مراجعون في احد المصارف الاهلية

تطبيقات تساعد في السيطرة على ضغط الدم

لندن - الزمان

يعاني كثير من الناس ارتفاع ضغط الدم، دون ان يدركوا ان بامكانهم التعايش معه وضبطه، خلال اجراء تغييرات بسيطة في نمط الحياة ومتابعة تغيرات ضغط الدم بانتظام. وبفضل تطبيقات يتم تحميلها بسهولة على هاتفك الذكي، يمكنك مراقبة ضغط الدم بانتظام، والحرص على عدم تجاوزه الحد الصحي، من بين هذه التطبيقات

تطبيق ضغط الدم

يساعدك هذا التطبيق على الحفاظ على ضغط الدم عند المعدلات الطبيعية، عن طريق تسجيل مستوياته المختلفة، اضافة الى التحديثات المتعلقة بحالتك الصحية، ثم تحليلها. وتطبيق (سمارت) خاص بضغط الدم هذا التطبيق هو بمثابة مذكرات لضغط الدم، اذ يمكنك تدوين ضغط الدم الانقباضي والانبساطي ومتابعة معدل ضربات القلب، ومؤشر كتلة الجسم، والوزن.

وتطبيق ساعة ضغط الدم

يحفظ هذا التطبيق جميع تقاريرك الطبية، كما انه يتابع حالة جسمك وموقعك، ويمكنه الاستمرار في تسجيل ضغط الدم. كما يحلل جميع البيانات، ويخلق رسما بيانيا خاصا بك، ويحتفظ بالاحصاءات كي يراها طبيبك. وتطبيق السيطرة على ضغط الدم يساعدك هذا التطبيق على تسجيل مستويات ضغط الدم لديك، ومتابعة ضربات القلب والوزن، يمكنك ايضا تعيين تنبيهات خلال التطبيق لتكيرك بمواعيد تناول الدواء.

الرئاسات الثلاث: عازمون على رفض الحل الأمني للتظاهرات ولامحاباة للمفسدين

المباشرة بالتمهيد لحوار وطني يراجع منظومة الحكم والدستور

بغداد - الزمان

اكدت الرئاسات الثلاث امس موقفها الثابت برفض أي حل أمني للتظاهرات السلمية، كاشفة عن العزم على مواصلة فتح ملفات الفساد لتحقيق العدالة واستعادة الحقوق المنهوبة وانه لا تسييس ولا محاباة في فتح الملفات وفي التحقيقات والمحاكمات ، مشيرة الى المباشرة الفعلية بالتمهيد لحوار وطني لمراجعة منظومة الحكم والدستور وفق السياقات الدستورية و القانونية. وبحسب بيان رئاسي تلقته(الزمان) فقد ضيّف رئيس الجمهورية برهم صالح اجتماعاً عُقد في قصر السلام ببغداد حضره رئيس مجلس الوزراء عادل عبد المهدي ورئيس مجلس النواب محمد الحلبوسي ورئيس مجلس القضاء الأعلى فائق زيدان جرى خلاله (تدارس مختلف التطورات السياسية والأمنية في البلاد في خضم التظاهرات الكبيرة التي شهدتها بغداد ومحافظات أخرى)، واضاف البيان ان (الاجتماع أكد أن هذه الاحتجاجات الشعبية السلمية هي حركة إصلاحية مشروعة لا بد منها وذلك استجابة للرأي العام الوطني ولمتطلبات الحياة السياسية والخدمية التي يستحقها العراقيون الغيارى بعد عقود من الطغيان والحروب والعنف والفساد)، موضحا ان(المجتمعين اكدوا الموقف الثابت بالامتناع ورفض أي حل أمني للتظاهر السلمي، والمحاسبة الشديدة لأية مجابهة تعتمد العنف المفرط، مشيرين بهذا الصدد إلى أوامر وتوجيهات القائد العام للقوات المسلحة بمنع استخدام الرصاص الحي وجميع أشكال العنف التي تعتمد القسوة والمبالغة فيها).وأشار البيان الى ان (الاجتماع تناول باهتمام شديد حالات الاختطاف التي تجرى ضد ناشطين من قبل جماعات منفلتة وخارجة عن القانون، وكذلك جرائم الاعتداء على المتظاهرين، وهي أعمال موجهة يجري التحري عنها والوقوف على المتسببين بها وإنزال العقاب القانوني بهم، مؤكدين أنه لن يبقى معتقل واحد من المتظاهرين)، مضيفا أنه (سيحال للقضاء العادل والمنصف كل من تثبت عليه جرائم جنائية ومن أي طرف كان. وستلاحق العدالة الصارمة كل من يعتدي أو يخطف أو يعتقل أيّاً كان خارج إطار القانون والسلطة القضائية).

مشددا على (أهمية حصر السلاح بيد الدولة، وهذا ما سيتحقق حتماً).وأكد البيان(ضرورة التقيد بالطبيعة السلمية الديمقراطية للتظاهرات وبما يحفظ الأمن العام والممتلكات ويمنع حرف مسار التظاهرات عن طبيعتها السلمية)، لافتا الى ان(الاجتماع يؤكد أيضاً ما هو أهم؛ احترام وتقديس التضحيات، للشهداء وللجرحى من أبطال التظاهرات السلمية ومن ميامين قواتنا الأمنية. دماؤهم التي سالت أضاءت الطريق وفتحت الأفق نحو المستقبل).وتعاهد المجتمعون على (أن لا قطرة دم طاهرة يمكن أن تذهب هدراً، وأن لا يتوقف عمل العدالة المخلص من أجل الوقوف على أي متورط بهذا الدم الطهور)، مشيرين الى ان(هذه مسؤولية السلطات الحكومية والقانونية، مسؤوليتنا جميعاً، مجتمعاً وحاكمين، أن لا تتوقف الجهود ولا تكلّ في القبض على القتلة والمتسببين بالقتل وسفك الدماء. مسؤوليتنا في تأمين حقوق عائلات الشهداء، وفي تأمين علاج الجرحى بأفضل القدرات المتاحة). وأكد الاجتماع اربع نقاط هي (مباشرة السلطتين التنفيذية والقضائية فعلاً بالعمل القانوني في الشروع بفتح الملفات التحقيقية الخاصة بالفساد وملاحقة المتهمين فيها لتحقيق العدالة واستعادة الحقوق المنهوبة. وسيتواصل فتح هذه الملفات. وبهذا لا أحدَ مهما كان منصبه ومركزه وموقعه بالقادر على الإفلات من سير العدالة. ولا تسييس ولا محاباة في فتح الملفات وفي التحقيقات والمحاكمات. مصلحة البلاد وحقوق الشعب وتطبيق القانون هو الفيصل في كل شيء، كما تمت المباشرة باتخاذ الاجراءات القانونية من قبل القضاء بحق من تسبب في استشهاد واصابة عدد من المتظاهرين والقوات الامنية ومن اعتدى على الممتلكات العامة حيث تم توقيف قسم منهم وصدرت مذكرات قبض بحق قسم اخر ولايزال التحقيق مستمراً، والمباشرة أيضا بالعمل من أجل تشريع قانون جديد للانتخابات وبما يجعل من هذا القانون ضامناً لتحقيق العدالة في التنافس الانتخابي، ومساعداً على وصول الأكفاء من المرشحين بموجب رؤية وقناعات الناخبين، والحدّ من فرص الاحتكار الحزبي التي تُبقي على ركود الحياة السياسية ما بين عدد محدود من الأحزاب .واشارت النقطة الثالثة الى إن (التظاهرات ساعدت وتساعد في الضغط المشروع على القوى والأحزاب السياسية وعلى الحكومة والسلطة التشريعية والتنفيذية والقضائية من أجل القبول بتصحيح المسارات وقبول التغييرات الإيجابية خصوصاً في مجالات التعديل الوزاري على أساس الكفاءة والحدّ من الآثار الضارة للمحاصصة بمختلف صورها، وتصحيح مسارات عمل الدولة لتضعها في السياق الصحيح الطبيعي كدولة خادمة وراعية للشعب وحامية لمصالحه وليس لمصالح الأحزاب والأشخاص الحاكمين والقوى الماسكة بالسلطات. ويرى المجتمعون أن التظاهرات بصورتها السلمية الناصعة هي من أهم وسائل المراقبة والضغط لتحقيق ذلك ولتأمين الإصلاحات المطلوبة وبلوغ الأهداف المنشودة) فيما اكدت النقطة الرابعة المباشرة الفعلية بـ(التمهيد لحوار وطني لمراجعة منظومة الحكم والدستور وفق السياقات الدستورية و القانونية).ولفت البيان الى تقدير الاجتماع واحترامه لـ(عزيمة الشباب الذين كان معظمهم في أوج تطلّعهم للحياة واعتزازه بما حققوه من حراك هزّ البلد من أقصاه إلى أقصاه وقدم الصورة العظيمة لهذا الشعب الغيور، وهو الحراك الأهم بين ما تحقق بعد ?2003الذي قاد إلى مراجعة شاملة ليس لبنى المؤسسات فحسب وإنما أيضاً للسياسات وخطط البناء والتطوير وتغيير القوانين بما يضع البلد والشعب في القلب من الحياة المعاصرة لأرقى البلدان)، مضيفا ان (الاجتماع يتشرف بتأكيد الدور السامي الذي اضطلعت به المرجعية العليا وهي تذود عن حق الاعتراض والاحتجاج، وتنصح بالإصلاح وتؤكده، وتنبه الى ضرورة مراعاة أمن وسلام العراق في هذه الظروف الإقليمية شديدة الحساسية). وكان رئيس الجمهورية قد بحث مع السفير الفرنسي لدى بغداد برونو اوبير الدعم الدولي لتعزيز الإصلاحات في العراق، بحسب بيان رئاسي تلقته(الزمان) افاد بأنه (جرى خلال اللقاء بحث الدعم الدولي لتعزيز الأمن والاستقرار و الإصلاحات في البلاد، فضلا عن سبل الارتقاء بالعلاقات الثنائية بين البلدين بما يحقق مصلحة الشعبين الصديقين).

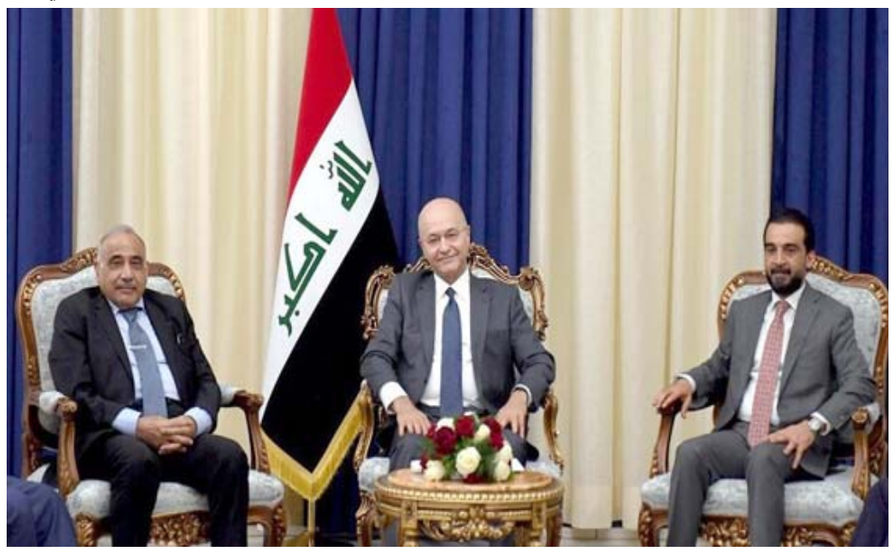

اجتماع: الرؤساء الثلاثة خلال اجتماعهم الاحد

وإن عدتم عدنا

مرة أخرى يزج الساسة بمقام المرجعية الدينية العليا بتوافقاتهم ، وكل مستفيد يدعي الوصل بصاحب المقام الرفيع ، الذي ترفّع وسما وكبر وجمع ووحّد وحفظ وحرر ، بحكمته وأبوته وزهده وتجرده ووسطيته . ففي الشدة تهوي الأفئدة للنجف ، ولكن شتان بين فؤاد وفؤاد ، فمن اعتقد وقلد وتيمن وتبع ، راح فؤاده متعلقاً معتقداً بمن قطن البيت الصغير في الزقاق الضيق في المدينة القديمة إيماناً لا انتفاعاً . أما فؤاد المنتفع فقد اتخذ ممن حيّر بحكمته الباغض قبل المحب ، جسراً للعبور ومعبراً للنجاة ومنفذاً لمأزقه ، لكن الجامع للأفئدة المختلفة في النوايا ، العقيدة بالسيد نسباً الشيخ حاضنة الأب حناناً المعطاء دائماً وأبداً ، المتسامي عمن تطاول ، المترفع عمن اساء ، الحاضن لكل من طلب ومن لم يطلب . ويقيناً أن في زمان وجود المرجع الأعلى ومكانه حكمة وعضة ، فزمان قيادة الشأن والتصدي ، زمن احتلال وفتنة وتآمر وفرقة وشقاق ونفاق وسوء إدارة وشأن ، وفي المكان نسب وشرف وتاريخ وماضٍ وحاضر . فالنجف مدينة إبراهيم ومرقد آدام ونوح وهود وصالح ، ومثوى سيّد الزاهدين وامام المتقين والعالم الذي لا يُعلّم وباب علم النبوة الإمام علي " عليه السلام " والنجف مدينة العلم الممتد ، مدينة الحوزة الشريفة حيث نسل العلم الممتد من الطوسي والمفيد إلى السيد السيستاني " دانت بركاته " وهل أكرم واشرف واطهر من النجف امتداداً ووصولاً ، ويحدثونك عن النجف وتاريخها وشرفها ، أليس من حق من أقام وقطن وامتد بسلالته للنجف ان يفتخر بوصله ووصله .

لقد ارتبط الحدث السياسي العراقي بالمرجعية الدينية العليا مذ عرفت حوزة للعلم والدين ، ويقيناً على ظلالة من ظن أن موقعية المرجعية الدينية العليا وليدة الحدث الحديث ، فقد ناصب كل طغاة العراق العداء لمقام المرجعية الدينية العليا ، بل هي من ناصبتهم الرفض والصد والمنع ، كسبيل لرد العدوان ومنع الاستبداد ، فليس ممن ينطبق عليهم وصف المرجع من هادن وداهن وساير وصمت ، فتاريخ المرجعية الدينية العليا سلسلة من الصدامات ، وتاريخ من العداوات والاعتقالات والزج في غياهب السجون ، وليس قليل منهم من اعتلى المشانق واستشهد من اجل قول الحق ورفض الظلم ورد الاستبداد ، واللافت في ظلامة اليوم أن ساسة الشيعة ممن تعلق بأستار المرجعية وتسلق باسمها واعتلى بادعاء وصلها ، راح يدعي ويتقول وينسب ، بل راح يعلق أخطائه على شماعتها ، دون خجل من شرفيتها ولا وجل من تاريخها ولا خشية من حاضرها ، فراح ينسب لها ما لم تقل ويدعي ما لم توجه ، بل راح يلصق بها ما اتفق ومرر ونصّب ، فلم يكتف بما ادعى من قبل فراح يثبت مدعياً أن المرجعية طرف بما اتفق في زمن الأزمة . حاشا للمرجعية أن تساند الا المظلوم وتدعم الا من اغتصب حقه وتنصر الا المقهور ، فما أضحت المرجعية مرجعية الا بسموها ونصرتها ووسطيته وابوتها وحكمتها . لقد عاد الساسة للتوافق مرة أخرى وحسب ما اقتضت المصلحة وهذه المرة أيضا بذريعة المباركة والدعم والإسناد من النجف ، ودماء من خرج من الفقراء لم تجف وجراح المظلومين لم تندمل ، ورائحة دخان المسيل للدموع لم تختف ، وهي المساندة والداعمة والمؤيدة والمناصرة والمنددة والداعية لنصرة المتظاهر وقوى الأمن المسالمة ، المطالبة بحفظ الدم والمال العام والخاص ، فما كان من الكبير الا ان ينتصر مرة أخرى للشعب ، بتأكيده انه ليس طرف في أي اتفاق توصل له الساسة ، فهي مع الشعب لا مع من قمع ، مع المظلوم لا مع من ظلم ، مع المقهور لا مع من قهر ، رافعة الصوت أن إصلاح حق لم ينجز ، وظلامة لم ترفع ، وفساد لم يقهر ، وهدر للأموال لم يقف ، وهل من منجز يستحق الصمت والسكوت بل والنصرة ؟ لقد اسمعت خطب المرجعية الدينية العليا من صمّ الأذان وغض النظر وتجاهل النصرة ، وأعاد من ادعى الوصل الكرة بادعائه الإجابة ، والامتثال للتوجيه والأخذ بالنصيحة ظاناً أن المرجعية ستُظلل بكذب الادعاء وزيف الممارسة وأنها ستسكت على الظلم واستشراء الفساد وتفشي الفقر واتساع الهوة ، لكن الصبر الذي هدم عرش الطغاة وأزال الجبارة الذين عاثوا فساداً ، قادر على تصحيح ما انحرف وتقويم ما اعوج ، لكن المرجعية ما اكتست بثوب القدسية ولم تنال هذه المكانة ولم تحوز هذه الهالة من الاحترام ولم تهوَ اليها القلوب الا لصبرها وحكمتها ونصرتها ، وهي أن منحت ولم تزل الفرصة لمن انحرف ستعود مصححة مصوبة بما عُرف عنها من حكمة ونصرة ، ولن تنجو في حينها الحيلة من الجزاء العادل ، وسعيد من اكتفى بغيره واتعضَ من التجربة.

□ رئيس هيئة مستشاري رئاسة الجمهورية

علي الشكري

بغداد

تراكم الوعي يفجّر ثورة التكتكيين

للعراق تاريخ مشهود ، والوعي الشبابي الراهن ، هو امتداد لذلك التاريخ ، وما أسسه من استنهاض لعموم البشرية ، لذلك تتحدث شعوب العالم بتاريخ ونهضة بلاد الرافدين ، لكن السلطة الراهنة الحاكمة تتنكر لذلك التاريخ ، بل تسيء لمن يستدل به كشواهد بينة ، لذلك لايمكن فصل الاهمال لشارع الرشيد وتراكم القاذورات فيه عن تلك الاساءات لتاريخ وشواهد العراق .

كل شعوب الارض تعتز بانتماءاتها الوطنية والقومية ، إلا في العراق اصبح الحديث عن الانتماء القومي العربي تهمة يتندر بها الحاكمون وجماعاتهم ، ومثلما قال المفكر العراقي حسن العلوي (إن ايران وتركيا تعتزان بوطنيتهما وقوميتهما في مخاطبة شعوبهما والعالم ، إلا السلطة العراقية تعد ذلك مخلاً في سلوكها ومنهجها السياسي) .

فلا بد من قراءة تراكم الوعي لدى شباب العراق ، وخاصة الطبقات الفقيرة المحرومة التي وقع عليها ثقل التضحيات في الحرب الدموية ضد داعش ، بدون أن تكتسب شيئاً عند انتهاء الحرب ، سوى فرصة الاستدانة وشراء (التكتك) والعمل فيها بنقل الاشخاص والبضائع من مكان الى أخر ، في الوقت الذي يشاهدون فيه اصحاب السلطة وجماعاتهم يسيطرون وينتفعون من موارد البلاد على اختلاف عناوينها ، هذا الوضع بالضرورة وسع من حالة التناقض بين الشعب عموما وجبهة الشباب على وجه الخصوص ، وبين السلطة واحزابها وكياناتها السياسية وكافة منظوماتها من الجهة الاخرى، هذا الوضع أدى الى تفجر الثورة الشبابية والمطالبة بتغيير بنية النظام من نظام طائفي عرقي حصصي إلى نظام وطني جامع يحتل الشباب الاولوية في المشاركة بقيادته .

شعار (نريد وطن) الذي رفعه الشباب الثائر ، والاقتحاميون من شباب التكتك ، هو ابلغ رد على السلطة النهابة العاجزة عن الانتماء للبلاد وتحقيق مطالب الشعب ، فالثوار الشباب عموما، واصحاب التكتك على وجه الخصوص ، لم يعرفوا التجسس ولا ينتمون لأي جهة غير الانتماء للعراق ، فلا يحق لأحد ولايجوز ابداً اطلاق الاتهامات عليهم بالمندسين وتحركهم قوى خارجية ، فهؤلاء لايحبون سوى العراق ولو اعطيتهم مال الدنيا وكل وسائل الراحة لكي يهاجروا فلم يفعلوا بالمطلق ذلك ، لأن حياتهم وفرحهم وقهرهم وجوعهم في بيئتهم وهم راضون بذلك وعندهم اشهى من العسل . هؤلاء المناضلون على طريقتهم وصل بهم الادراك والوعي الى اهمية وضرورة التغيير لسلطة ضلت جاثمة على الصدور وتفننت في عمليات التزوير والنهب وهلاك الدولة ومؤسساتها الاقتصادية والبنوية والصحية والتربوية والمنظومات الاخلاقية الاجتماعية من خلال الضعف البين في مكافحة المخدرات وحبوب الهلوسة التي انتشرت في عموم البلاد .التكتكيون هي ثورة الجياع ضد الفساد ، ومن أجل النظام الوطني والدستور الوطني الخالي من المزورين المذهبيون الطائفيون الذي وزعو السلطة على مقاساتهم ، كأنه لايكفي (16) عاماً من الفرقة والتجويع والأهمال والتمزيق لخارطة العراق ولصنع كيانات مثل مجالس المحافظات وغيرها التي تأخذ ولاتعطي ، نعم كأن ذلك لايكفي ، لكي تستجيب السلطة لمطالب الشعب في سلطة معبرة عن إرادة الشعب وليس للمحاصصة الطائفية العرقية ، سلطة تباشر في اعادة صياغة الدستور (لاتوذر) خارطة العراق وتوزعه حسب رغبات الاقطاعيات السياسية بدواعي حقوق هذا الطرف ، وخذلان ذاك. ليس مسموحاً ابداً العلل التي تطرحها السلطة بعدم امكانية الاستجابة لمطالب المتظاهرين الثوار الذين قدموا اكثر من (250) شهيدا والاف الجرحى حالة بعظهم خطيرة .

وهي السلطة ذاتها التي ظلت اشهر بدون رئيس وزراء بسبب التناقضات والخلافات على المناصب وموارد البلاد . إن الواقع القائم حالياً ، وسياسات الوعود الشفهية ، لاتجعل من الثوار التكتكيون وجميع المتظاهرون التراجع دون تحقيق الاهداف المعلنة والمكتوبة على جدران ساحة التحرير والمطعم التركي وساحات المحافظات الوسطى والجنوبية الاخرى، فالشعب بكل فصائله من محامين ومعلمين وفلاحون وعمال والعوائل العراقية مع ثورة الشباب ، فمن الاجدر بالسلطة أن تستجيب وان تستفيد من الخبرات العراقية في طرح مشروع وطني لمعالجة الازمة القائمة بين الشعب والسلطة القائمة ، وحجة السلطة بعدم وجود بديل ، هي حجة واهية بذرائع المتمسكون بالسلطة ، فالبديل الوطني موجود ، والعراق ليس عاقراً بحيث لايصلح قيادته إلا الحصصيون ، وساحة التحرير والساحات الاخرى والجامعات العراقية تكتظ بالبدلاء الوطنيون إذا ارادوا تفكيك الازمة والحفاظ على العراق .

□ كاتب صحفي مغترب

جاسم مراد

ستوكهولم